دور الدولة في تفادي أزمة الدين
قراءة في قانون المالية 2016.

أ. قداري أحمد – المركز الجامعي غليزان
أ. د بن سعيد محمد - جامعة سيدي بلعباس

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة قانون المالية 2016 من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة لتفادي الوقوع في عجز موازني، والذي يؤدي بها إلى تمويل ذلك العجز عن طريق الاستدانة.

وقد توصلنا إلى أنه وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر لا يمكن تفادي أزمة الدين على المستوى البعيد،إلا إذا تبنت الدولة سياسة اقتصادية تصبو إلى التنويع الاقتصادي، وبالتالي تنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة،ومن هنا يمكن تحقق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التنوع الاقتصادي، الميزانية العامة.

Résumé:

Dans l'objectif de savoir la capacité de la loi de fiance 2016, à recouvrir les dépenses publiques ainsi les revenus pour faire face un éventuel au déficit conduisant l'emprunte de l'étranger.

Dans de telles circonstances économiques que connait notre payas, il semble quasiment impossible d'éviter l'emprunte à long terme, d'où la nécessité d'adoption une politique de diversification économique qui implique la variation des revenus publiques.

Mots clés: Politique financière, Diversification économique, Budget financier.

مقدمة:

ظلت قضية مواجهة الأزمات المالية إحدى اهتمامات الدول المتقدمة منها والنامية، وذلك باعتماد مجموعة من الوسائل والآليات والسياسات لمواجهتها والحد من تأثيراتها.

فمن بين هذه الأزمات نجد أزمة الدين والتي تنتج في الأساس عن عجز الميزانية العامة، حيث تقوم الدولة بتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد وهذا ما يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي، أو أن تلجأ إلى الاستدانة وهذا بدوره يعرضها إلى أضرار اقتصادية واجتماعية.

فالجزائر مثلا وفي ظل الانخفاض الحاد في أسعار البترول تواجه عواقب وخيمة واختلالات عميقة في توازن اقتصادها، مما يدفعها تبني سياسة اقتصادية تحمل مجموعة من الإصلاحات.

فالجزائر مثلا وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي يميزها الانخفاض الحاد في أسعار البترول، ستواجه حالة من اختلال التوازن في اقتصادها، وخاصة ما تعلق بميزانية الدولة التي تعتمد بشكل كبير على الرسوم البترولية، مما يدفعها مجبرة لاعتماد سياسة اقتصادية ومالية تحمل مجموعة من الإصلاحات والتدابير لتفادي انعكاسات العجز الموازني الذي عادة ما يجبر الحكومات للدخول في أزمة الدين العام.

من هذا المنطلق تتبلور إشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: **هل السياسة المالية المحكمة كفيلة لتجنب الحكومات إنعكاسات أزمة الدين وما موقع الاقتصاد الجزائري من ذلك؟**

التساؤلات الفرعية:

- كيف كان ينظر للدولة عبر المدارس الفكرية؟
- ما مفهوم الازمات المالية وما هي أنواعها؟
- هل استطاع قانون المالية أن يساهم في تفادي أزمة الدين بالجزائر؟

الفرضيات:

- ترشيد النفقات العامة كفيل بتفادي أزمة الدين.
- تنويع الاقتصاد هو السبيل الوحيد لتقليص عجز الميزانية العامة.

أولا: دور الدولة في النشاط الاقتصادي ورأي المدارس الفكرية:

اختلفت أراء المدارس الفكرية الاقتصادية حول دور الدولة في الاقتصاد، حيث انقسمت إلى رأيين، فهناك من يرى أن قوة السوق هي التي تحقق وتدفع بعجلة التقدم، باعتبار السوق حسب هذا الرأي قادر على تحقيق الاستقرار والعودة إلى التوازن، وأن أي اختلال ناتج عن تدخل قوى أخرى، أما أصحاب الرأي الثاني فيرفضون آليات السوق ويشككون في قدرته على الضبط الذاتي وحجتهم في ذلك الإخفاقات الواضحة.

وقد تعرض دور الدولة للكثير من التقلبات نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي والذي حدد في كل مرحلة من مراحل تطوره حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويتم استعراض المحطات التي عرفها الفكر الاقتصادي والحديث عن تدخل الدولة فيما يلي:[1]

1- المدرسة الطبيعية:

يعتبر الطبيعيون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مرفوضا، ولعل من أهم ما جعلهم يدعون إلى ذلك هو أن أحوال المزارعين ساءت في فرنسا بسبب انخفاض دخولهم حسب سياسة التجاريين التي كانت تدعو إلى جعل أثمان السلع الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة[2] اعتبارا من السلبيات التي كانت تشوب أفكار التجاريين والتي كانت تدعو إلى إلزامية تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بحجة أن قوة الدولة تكمن فيما تملكه من الرجال والسفن والمال وهذا ما دعا بالطبيعيين إلى العودة إلى الطبيعة مستدلين بذلك أن هناك قوانين تحكم الدورة الدموية في جسم الإنسان، ولهذا في نظر الطبيعيين تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي[3].

2- المدرسة التجارية:

بداية من القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر (1789)، تبلورت العديد من الأفكار الاقتصادية، شكلت مجموعة من السياسات الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة والتي عرفت بالسياسة التجارية أو المركنتيلية، ولقد كانت هذه السياسة ترجمة للنظام الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة ولكل من انجلترا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، بروسيا، وأجزاء من ايطاليا وروسيا، وخلال تلك الفترة أيضا يبرز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة فعلية من أجل تحقيق قوة الدولة اقتصاديا، حيث أن القوة السياسية لأي دولة مرهونة بالقوة الاقتصادية، وأن قوة الدولة اقتصاديا تقاس بما تحويه الدولة من معادن نفيسة وأفضل الطرق في الحصول على أكبر كمية منها لن يكون إلا من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء محليا أو دوليا[4].

لقد ارتكزت سياسة الدولة خلال هذه الفترة إلى مبدأ هام، وهو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة بأي طريقة كانت، ومن ثم فإن أنصار هذا المذهب يرون وجوب لجوء الدولة إلى القوة العسكرية للاستيلاء على المناطق الغنية ببعض المعادن النفيسة[5].

3- المدرسة الكلاسيكية:

لقد أصر التقليديون على أن الحكومة الأفضل هي التي تسيطر على القليل من الانشطة الاقتصادية، ولهذا فقد رأى التقليديون أن الدور المناسب للدولة يكمن في أن تكون دولة حارسة، وذلك اعتبارا من أن كفاءة النشاط الاقتصادي تتوقف على تحقيق حرية الأفراد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في التأثير على آلية السوق[6].

يعتبر التقليديون أن اقتصاد السوق المبني على الملكية الخاصة هو نظام طبيعي، حيث أنهم يثمنون حرية الأفراد في الإنتاج والاستهلاك.

يعتبر سميث الدولة ضرورة حتمية لاقتصاد السوق، فهولا يرفض وجودها لكن يرى أن دورها محدود، كما نادى بمنع أقل دور للدولة، ومفاد ذلك قيامها ببعض النشاطات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها كالأمن والدفاع.

وقد أظهر في كتابه ثروة الأمم أنه بإمكان الدولة القيام ببعض المشاريع، لأن السوق لا يقوم لقلة أو انعدام جدواها بالنسبة للخواص[7].

لا يمكن التحدث عن الحرية الاقتصادية أو حرية الأسواق عند سميث دون الحديث عن اليد الخفية وهي الصورة التي باتت ملازمة لاقتصاد السوق عن طريق مبدأ " دعه يعمل دعه يمر" غير أن سميث كان يشكك في قدرة السوق على الاستجابة لحاجيات البشرية، ويرى أن السوق مفهوم له وجهين، فمن جهة فهو يتميز بحركية كبيرة ومن جهة أخرى يحمل في طياته تناقضات داخلية[8].

لقد أكدت هذه المدرسة رفضها للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال ما يلي:

أ. الحرية الاقتصادية والمنافسة هما الضمان لتحقيق أهداف المجتمع إذ أن اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد.

ب. الإنسياب وتوافر المعلومات في نسبة ذات درجة عالية من الوضوح.

ت. التناسق بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة[9].

4- المدرسة النيوكلاسيكية:

قام النيوكلاسيك بتحديث الأفكار التي جاء بها التقليديون، وبموجب ذلك فقد رأوا أنه يتوجب على الدولة أن تعمل على احترام النظام الطبيعي للسوق، لأن تدخلها قد يؤدي الى عرقلة هذا النظام والإخلال بميكانيزماته، ويكون الاقتصاد في حالة توازن إذا توفرت شروط المنافسة التامة التي تؤدي للوصول إلى أحسن المستويات، ومن هذا ينحصر دور الدولة فيما يلي:[10]

أ. تسهيل عمل السوق يخلق الظروف الملائمة للمنافسة التامة والعمل على احترامها ويستوجب على الدولة أن تعمل على إنتاج التنظيمات والتشريعات لضمان السير الحسن للسوق.

ب. في حالة الاحتكار الطبيعي وهو احتكار تفرضه خصوصيات سوق معينة تتدخل الدولة عن طريق التأميم وفرض تسعيرة تكون أقرب الى السعر الناتج عن السوق.

ت. تتدخل الدولة في كل النشاطات التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح، لذا عليها أن تقوم بإنتاج السلع الجماعية.

ث. يرى النيوكلاسيك أن الرفاهية المتعلقة بإعادة توزيع المداخيل على الطبقات المحرومة أمرا شرعيا لطالما أن هذه العملية لا تؤثر على الإنتاج الإجمالي.

5- المدرسة الكينزية:

يرى كينز أنه في ظل عدم التشغيل الكامل، فان إمكانية حدوث التوازن يتطلب تدخل الدولة خلافا لما جاء به أدم سميث في إطار ما يسمى باليد الخفية.

كان كينز ينادي بضرورة التدخل الواسع للدولة في المجال الاقتصادي حيث أن الرقابة التي تفرضها الدولة هي التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من البقاء، لم يكن كينز ليكره الرأسمالية وانما كان ليحميها من الاضمحلال والزوال خاصة بعد الكساد العالمي الكبير[11].

يعتبر كينز من أنصار النهج التخطيطي اللامركزي التأشيري التحفيزي، كما كان يدعم إقامة مجموعة من القواعد من طرف الدولة.

إن كل الاجراءات التي تقوم بها الدولة تعود في الاصل إلى كينز نذكر منها الأجر الأدنى، ومن أجل محاربة نقص الطلب الفعال اقترح كينز على الدولة أن تتخذ جملة من الاجراءات الخاصة بالنقود، الميزانية وتوزيع الدخول[12].

أ. **السياسة النقدية:** على الدولة أن تسعى إلى خفض معدلات الفائدة قصد تشجيع الاستثمار، وكذا الاستهلاك عن طريق القروض.

ب. **السياسة الميزانية:** يدعم كينـز سياسة ميزانية قائمة على العجز الذي يعتبر وسيلة مؤقتة في انتظار الوصول إلى توازن مصحوب بمستوى تشغيل أعلى.

ت. **سياسة توزيع الدخول:** يعتبر كينز من أنصار تقليص الفوارق بين المداخيل لأسباب إقتصادية عن طريق إقتطاعات ضريبية وإعادة توزيعها على الطبقات الفقيرة والمحرومة.

إضافة الى ذلك كله، فان كينـز يشجع الإستثمار العمومي ويرى أن كل إنفاق عمومي (رواتب الموظفين، اشغال عمومية) يمكن إعتباره شكلا من أشكال الاستثمار العمومي لما له من أثر مضاعف على الانتاج.

ثانيا: التأصيل النظري للازمة المالية

لقد شهد العالم العديد من الازمات المالية التي كان لها الوقع السلبي على أغلب دول الاقتصاد العالمي، وأثر ت على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلدان المعنية.

1- مفهوم الازمة المالية:

أ. **مفهوم الازمة:** تعود الكلمة الفرنسية "crise" الى الكلمة اللاتينية "crisis" والتي إشتقت بدورها من الكلمة اليونانية وتستعمل هذه الكلمة للاشارةإلى الفترات التي يكون فيها الاقتصاد غير مستقر، فالأزمة هي عبارة عن موقف معقد وحالة من عدم التوازن تسفر عن جملة من النتائج غير متوقعة وصعوبة في اتخاذ القرار[13].

ب. **مفهوم الازمة المالية:** ظهرت عبارة " الازمة المالية " لأول مرة عام 1823 وتشكل الازمات المالية توليفات مختلفة من المشاكل النقدية والمصرفية ومشاكل الديون.

يمكن القول إن الازمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية وعلى اجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف.

2- **أنواع الازمة المالية:** يمكن التمييز بين أربعة اشكال اساسية للازمة المالية وهي كالاتي:

أ. **أزمة عملة:** ويطلق عليها في بعض الاحيان بأزمة الصرف الاجنبي وتحدث عندما تؤدى المضاربة على عملة بلدما إلى تخفيض قيمتها.

ب. **الازمة المصرفية:** ويعني بها أيضا الذعر المالي وهي الحالة التي يتعرض لها النظام البنكي نتيجة لانهيار أحد المصارف وذلك من خلال قيام المودعون قصير والاجل بسحب قروضهم من مقترض غير قادر على السداد، وتحدث ظاهرة الذعر المالي عند توفر الشروط الاتية:[14]

* أن تزيد المديونية قصيرة الاجل عن الاصول قصيرة الاجل.

* عدم وجود مقرض اخير او مقرض نهائي.

وتحدث الازمة المصرفية عندما يحدث اندفاع فعلي على سحب الودائع من أحد البنوك او ارغام الدولة على التدخل لمنع ذلك وهذا من خلال تقديم دعم مالي واسع النطاق.

تعتبر الازمة المصرفية من اشد الازمات المالية اثرا على النشاط الاقتصادي.

ث. **أزمة الاسواق المالية:** تعرف بأزمة الفقاعة المالية ويحدث ذلك من خلال قيام المضاربين بشراء أصل مالي بسعر يفوق قيمته الاساسية في ظل توقع مكاسب عالية.

وباعتبار أن اسواق الاوراق المالية هي الإطار الذي تحدد فيه القيمة السوقية للأدوات المالية، فان مخاطر الاستثمار ترتبط عموما بعدم اليقين بالعائد[15].

ج. **أزمة الديون:** تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يتوقع المقرضون أن وقف السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، وقد ترتبط ازمة الديون بدين تجاري خاص أو بدين سيادي عام، وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال أو إلى أزمة في الصرف الاجنبي.

ثالثا: قراءة في قانون المالية الجزائري 2016:

يعتبر قانون المالية لسنة 2016 أحد أليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك تطبيقا للقرارات التي تم اتخاذها خلال المجلس الوزاري المصغر لشهر ديسمبر 2014، وقد راعت هذه القرارات انخفاض اسعار المواد الطاقوية ومدى تأثيرها بالتوازنات الداخلية والخارجية، إضافة إلى ذلك فقد عرف النمو الاقتصادي العالمي تراجعا خاصة بالنسبة للشركاء الرئيسيين الاوروبيين، وهذا ما شكل ضغطا ماليا معتبرا، إذ استدعى ذلك اتخاذ اجراءات استباقية من قبل السلطات العمومية، وذلك من أجل تنفيذ جملة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية(16).

صدر قانون المالية 2016 من خلال قانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015.

1- **التطور المتوقع للاقتصاد الكلي لقانون المالية لسنة 2016**: يعتمد تأطير تطور الاقتصاد الكلي لقانون المالية لسنة 2016 على جملة المؤشرات الموجودة في الجدول ادناه:

الجدول رقم 01: تطور الاقتصاد الكلي لقانون المالية لسنة 2016

	الوحدة	2014 انجازات	2015 ق.م.ت	2016 ق.م	التغيير%
السعر المرجعي للبترول الخام	دولار /للبرميل	37	37	37	0.0
سعر البترول-بترول خام-	دولار/ البرميل	99.2	60	45	25-
سعر الصرف	د.ج/دولار	80.7	98	98	0.0
صادرات المحروقات	دولار 10^9	58.4	33.8	26.4	21.9-
واردات السلع	%	58.3	57.3	54.7	4.5-
التضخم	بالمئة	2.9	4	4	0.0
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	10^9 دج	12574.6	14718.9	15901.9	.8+0
القيمة المضافة لقطاع المحروقات	10^9 دج	4657.8	3536.6	2832.6	11.8-
معدل النموبالحجم	بالمئة	0.6-	1.3	4.5	-

المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس الشعبي الوطني متعلق بعرض مشروع قانون المالية لسنة 2016.

من خلال الجدول رقم 1: يتضح أن الدولة أبقت على نفس السعر المرجعي الضريبي لسعر البرميل وهو 37 دولار، وعلى الرغم من التذبذب الحاد في سوق النفط.

أما بالنسبة لسعر البرميل للبترول الخام لسنة 2016 فقد حدد ب 45 دولار /للبرميل، أي أن نسبة التغير وصلت الى 25% مقارنة مع قانون المالية التكميلي 2015 حيث قدر ب 60 دولار، وذلك نتيجة لسقوط الحر لأسعار البترول والذي وصل خلال السداسي الاول من 2016 الى 23 دولار

أما فيما يتعلق بسعر الصرف فقد حدد سعر الصرف الدولار مقابل الدينار ب 98 د ج، اي انه السعر نفسه بالنسبة لقانون المالية التكميلي 2015، غير أننا نخلص أن انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار خلال السداسي الأول 2016 والتي وصلت اي 107 د ج/ دولار، وهذا ما يؤثر بصفة مباشرة على توازن ميزان المدفوعات وعلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

أما بالنسبة لمؤشر واردات السلع فإن معدل الانخفاض المتوقع ل 2016 سيصل الى 4.5% وهذا ايجابي، لكن سيطول عجز الميزان التجاري، وذلك نتيجة لتوقع انخفاض صادرات المحروقات الى -21.9% في سنة 2016.

يمكن أن نفهم من خلال الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والذي يتوقع ان يتطور الى +8% مع ق.م. ت لسنة 2015، وهذا ما يشير إلى ان السياسة الاقتصادية تسعى لتنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد وبذلك تتنوع مصادر الايرادات العامة.

2- الايرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016:[17]

من خلال الملحق رقم 1 والملحق رقم 2 نلحظ أن المجموع العام للإيرادات العامة عرف تراجعا في قانون المالية 2016، وذلك بنسبة 1.3% مقارنة مع قانون المالية 2015 ويعود هذا التراجع الى انخفاض قيمة الجباية البترولية حيث تراجعت ب 2.37% وذلك نتيجة انخفاض الطلب العالمي وانخفاض اسعار البترول.

وقد حاول قانون المالية تغطية العجز الذي يمكن ان يكون نتيجة لانخفاض في الجباية البترولية من خلال الزيادة في مجموع الايرادات العادية، وذلك بنسبة +3.3 % والمتمثلة في زيادة في الإيرادات الجبائية من إيرادات الضرائب المباشرة، ايرادات التسجيل والايرادات الضرائب غير المباشرة وغيرها.

من خلال هذا التطور للإيرادات العامة للدولة وفي ظل انخفاض اسعار الصرف للدينار الجزائري خصوصا مقابل الدولار والذي وصل الى 107 دج بالنسبة للدولار، على عكس ما كان متوقعا ان يتكون خلال 2016 (1 دولار مقابل 98 دج كل هذا يشير الى ان الإيرادات العامة المتوقعة 2016 غير كفيلة لتقليل العجز وتغطية النفقات العامة وهذا ما سنتطرق اليه فيما بعد، بعد الحديث عن النفقات العامة وصندوق ضبط الايرادات.

3- اعتمادات الدولة لقانون المالية 2016 لكل دائرة وزارية[18]:

من خلال الاعتمادات التي يتوقع أن تكون خلال 2016 في نفقات التسيير والتجهيز.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد عرفت انخفاضا في قانون المالية 2016 بنسبة 3.30% مقارنة مع قانون المالية 2015، وذلك من خلال قرارات الحكومة المختلفة الخاصة بترشيد الانفاق العام ومن بينها تقليص التوظيف خلال سنة 2016.

من خلال الجدول المتعلق بالاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير وكما هو معتاد فان ميزانية الدفاع عرفت حصة الاسد من إجمالي الاعتمادات لميزانية التسيير لتليها التربية والداخلية والجماعات المحلية. من خلال المقارنة بين إعتمادات ميزانية التسيير 2015 ومثيلاتها ل 2016، نجد أن معظم القطاعات الوزارية عرفت انخفاضا في ميزانيتها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، نجد وزارة التجارة انخفضت بنسبة 18%.

أما بالنسبة للقطاعات التي تخدم الجانب الاجتماعي فقد عرفت بدورها انخفاضا، وفي ذلك لمسايرة الانخفاض في الايرادات العامة للدولة.

فمثلا قطاع السكن عرف إنخفاضا مقارنة بالسنة الماضية 2015، حيث تقدر بحوالي 5%.

أيضا بالنسبة لوزراء الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات فقد عرفت إنخفاضا طفيفا وصل إلى حوالي 0.60% أما بالقطاعات التي تخدم الجانب الاقتصادي فقد عرفت بدورها انخفاضا.

فوزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تم دمجها مع وزارة الصيد البحري فأصبحت وزارة الفلاحة والانمية الريفية والصيد البحري حيث إنخفضت بنسبة حوالي 1.20%.

أما قطاع الأشغال العمومية فقد عرف إنخفاضا بالنسبة لميزانية التسيير وصلت إلى حوالي 4.20%مقارنة مع (ميزانية التسيير 2015).

كذلك قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فقد انخفضت ميزانيته إلى حدود إلى 2.60% مقارنة مع السنة السابقة.

من خلال هذا كله نجد ان نفقات التسيير هي بدورها إنخفضت في معظمها وهذا ما يؤثر على مدى مساهمة قطاع الوظيف العمومي في امتصاص أكبر قدر من البطالة.

4- توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات[19]:

من خلال قراءتنا لنفقات التجهيز المخصصة لسنة 2016 نلاحظ ان قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية حضي بأكبر حصة من إجمالي ميزانية التجهيز لنفس السنة والتي وصلت إلى حوالي 27% والتي إنخفضت مقارنة بالسنة الماضية إلى حوالي 36%.

أما قطاع المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية فقد عرف إنخفاضا حادا وصل إلى أكثر من 46%، بينما دعم الحصول على السكن فقد عرف إنتعاشا وزيادة وصلت إلى حوالي 37%.

أما بالنسبة لمخططات البلدية للتنمية والتي تدعم مشاريع التنمية المحلية فقد عرفت انخفاض حاد وصل الى 40%.

هذا بالنسبة لأهم القطاعات التي تحتويها ميزانية التجهيز.

أما بالنسبة لمجموع ميزانية التجهيز لسنة 2016 فقد عرف بدوره انخفاضا مقارنة مع ميزانية التجهيز 2015 والذي وصل إلى حوالي 18% أسعار البترول.

أما بالنسبة نسبة لنفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة فقد عرفت إنخفاضا مقارنة مع 2015، حيث وصلت في نسبة 2016 الى حوالي 39%، بينما في 2015 ما يقارب 43%، هذا الانخفاض يشير الى تأثر السياسة الاستثمارية.

5- الميزانية العامة (النفقات العامة والايرادات العامة):

أراد قانون المالية 2016 أن يواجه الإنخفاض الحاد لأسعار البترول، وذلك من خلال مجابهة الايرادات العامة المقلصة نتيجة لانخفاض في حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للنفقات العامة المتزايدة وذلك حسب الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية.

والجدير بالذكر أن العجز الذي عرفته ميزانية 2016 وصل إلى حوالي 40% مقارنة مع العجز الذي شهدته ميزانية 2015 والذي وصل إلى 47%.

أما بالنسبة للعوامل التي ساهمت في تقليص بنسبة العجز تتمثل في محاولة الدولة الى زيادة حصص الموارد العادية على حساب الجباية البترولية، وان كان ذلك يؤثر على المؤشرات الاقتصادية الاخرى، حيث يساهم ذلك في زيادة الإيرادات العامة 2016 بنسبة حوالي 1.20% مقارنة مع إيرادات العامة ل 2015.

أما بالنسبة للسياسة الانفاقية فقد عرفت ترشيدا معتبرا، حيث إنخفضت نسبة النفقات العامة إلى حوالي 9%، لكن هل هذا كاف لتفادي الدخول في دوامة الديون؟

6- صندوق ضبط الموارد:[20]

يشير تقرير قانون المالية 2015 إلى أن صندوق ضبط الايرادات يحوي على ما يقارب 3081.6 مليار دج وحسب ذات التقرير فان القيمة سوف تتقلص إلى ما يقارب 1797.4 مليار ونظرا لعدم وجود فائض القيمة للجباية البترولية نتيجة لانخفاض الحاد في اسعار البترول، فان القيمة سوف تبقى على حالتها إلى غاية 2016.

معنى ذلك أن القيمة المتبقية غير كافية لتزويد العجز الذي يمكن أن يشوب الخزينة خلال 2017.

وذلك بإعتبار أن السياسة الإنفاقية المتبعة من طرف الدولة ليست بعيدة عن العجز الموازني الذي أصبح مزمنا نتيجة الأنخفاض الحاد لأسعار البترول،مع عدم قدرة صندوق ضبط الإيرادات على التحمل أكثر من ذلك

خاتمة:

تعتبر السياسة المالية أداة كفيلة للوصول إلى الاستقرار الإقتصادي، والتي يمكن من خلالها تحقيق مصادر مختلفة للايرادات العامة للدولة، والتي تمنح مستقبلا توازنا بين النفقات العامة والايرادات العامة، لكن من خلال قرائتنا لقانون المالية الجزائري 2016 يمكن القول أن العجز في الميزانية سوف يطول للفترة طويلة .

في ظل هذا الوضع يمكن القول إن الدولة لا تستطيع أن تجابه الوقوع في الاستدانة من خلاله سياستها المالية ما دامت سياستها الاقتصادية غير ناجحة.

بمعنى أخر لا يمكن للدولة أن تحافظ على توازن ميزانيتها ما دام هيكلها الانتاجي موحد، أي يعتمد على سلعة واحدة (اقتصاد ريعي).

ولهذا ينبغي أن نجعل السياسة المالية في خدمة الاقتصاد، وذلك من خلال منح نفقات التجهيز حصة معتبرة من إجمالي النفقات العامة وذلك من اجل ضخ القطاعات الاقتصادية بمجموعة من الهياكل والمنشآت والكفاءات التي تساعد على النهوض بالاقتصاد. وهكذا نستطيع أن تنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة وبالتالي يستطيع أيضا أن نواجه النفقات العامة المتزايدة.

نتائج:

- تزايد عجز الميزانية العامة لسنة 2016مقارنة مع 2015
- عدم قدرة قانون المالية 2016 على تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة في المستويين المتوسط والبعيد.
- الإستمرار في إنخفاض أسعار البترول يقلص من الجباية البترولية وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم العجز.

إقترحات:

- توجيه حصة كبيرة من الانفاق العام لتمويل المشاريع الاقتصادية المهمة.
- خوصصة القطاعات الاجتماعية التي تثقل كاهل الدولة.
- وضع إستراتيجية تقضي بالنهوض بالقطاعات الرئيسة كقطاع الزراعة، الصناعة والسياحة.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. احمد بديع، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة 1982.
2. عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1987.
3. سعيد عبد الرحمن عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
4. عاطف حسن النقلي، مبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة النصر، الزقازيق، 2002.
5. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل الدراسات الاقتصادية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.

مذكرات

- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف سياسته الاقتصادية في الجزائر، دكتوراه، جامعة تلمسان، 2011.
- مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 44.
- مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سابق، ص: 43.
- نادية العقون: العولمة الاقتصادية والازمات المالية، الوقاية والعلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الو. م. ا، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 2012-2013، ص: 03.
- نسيمة اوكيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104-105.

التقارير

- تقرير متعلق بعرض مشروع قانون المالية، 2016.

القوانين

- قانون المالية، 2016.

الهوامش:

1)- مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة ابو بكر بلقايد 2009-2010، ص: 41.

2)- احمد بديع، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة 1982، ص: 21.

3)- عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ، 1987، ص ص: 143-159.

4)- سعيد عبد الرحمن عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص :.17
5)- سعيد عبد الرحمن عثمان، المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 18.
6)- عاطف حسن النقلى، مبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة النصر ، الزقازيق، 2002، ص: 6.
7)- مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص ،مرجع سبق ذكره، ص: .42
8)- مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص: .42
9)- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق اهداف سياسته الاقتصادية في الجزائر، دكتوراه، جامعة تلمسان، 2011، ص 04.
10)- مولاي لخضر عبد الرزاق: مرجع سابق، ص: .43
11)- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل الدراسات الاقتصادية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص: 102.
12)- مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 44.
13)- نادية العقون: العولمة الاقتصادية و الازمات المالية، الوقاية و العلاج دراسة لازمة الرهن العقاري في الو. م. ا، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 2012-2013، ص: 03.
14)- نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص:.08
15)- نسيمة اوكيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104-.105
16)- قانون المالية .2016
17)- قانون المالية 2016، ص:.36
18)- تقريراللجنة الإقتصادية للمجلس الشعبي الوطني متعلق بعرض مشروع قانون المالية ، 2016، ص:.26
19) - قانون المالية ، 2016 ، ص:38.
20)- تقرير متعلق بعرض مشروع قانون المالية ، 2016، ص:16.